وزارة العمل

Ministry Of Labour

التقرير السنوي لعام 2024

Annual Report 2024

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظّم

صاحب السمو الملكي

الأمير حسين بن عبد الله الثاني

(ولي العهد المعظّم)

الموضوع	الرقم
المقدمة	5
نبذة	6
الرؤية والرسالة	6
القيم الجوهرية و الأهداف الاستراتيجية	7
الهيكل التنظيمي لوزارة العمل / المركز	8
الهيكل التنظيمي لوزارة العمل / الميدان	9
رؤى التحديث الملكي	10
رؤية تحديث القطاع العام	**13**
محور تعزيز القرار	**14**
• الموارد البشرية والتطوير المؤسسي	14
• العلاقات العامة والأعلام	17
• التعاون الدولي	18
• السياسات والدراسات	20
محور الدعم اللوجستي والأتمتة	**22**
• الشؤون المالية	22
• تكنولوجيا المعلومات والتحول الألكتروني	23
رؤية التحديث الإقتصادي	**26**
محور تنظيم سوق العمل	**27**
• علاقات العمل	27
• عمل المرأة وشمول النوع الأجتماعي	29
• العمالة غير الأردنية	31
محور العمل اللائق	**37**
• التفتيش	37
• السلامة والصحة المهنية	39
محور التشغيل والتدريب	**41**
• التشغيل والأرشاد المهني	41
• الفروع الإنتاجية	44
• البرنامج الوطني للتشغيل	45
رؤية التحديث السياسي	**46**
محور التشريعات	**47**
• الشؤون القانونية	47

المقدمة

يسـر وزارة العمل أن تقدم تقريرها السـنوي لعام 2024، والذي يسـتعرض أبرز الإنجازات والمبادرات التي نفذتها الوزارة على مدار العام. يتضـمن هذا التقرير تفصـيلاً للبرامج والأنشـطة التي قامت بها الوزارة، وذلك في إطار سـعيها الدؤوب لتحقيق أهداف خطتها الاسـتراتيجية وقيمها الجوهرية، وبما ينسـجم مع رؤى التحديث الملكية السـامية وأهداف التنمية المستدامة ومعايير العمل الدولية والعربية.

لقد حرصنا في هذا التقرير على تسليط الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز بيئة العمل، وتحفيز النمو الاقتصـادي، وتمكين القوى العاملة، وتوفير فرص عمل لائقة، إلى جانب تطوير تشريعات سوق العمل التي تضمن حقوق جميع الأطراف.

نأمل أن يكون هذا التقرير مرجعاً قيّماً لكافة الجهات المعنية والشركاء، وأن يسهم في تبادل المعرفة وتعزيز الشراكة الفاعلة بين أطراف الإنتاج: الحكومة، وأصحاب العمل، والعمال، بالإضـافة إلى جميع الجهات ذات الصـلة. إننا نؤمن بأن التعاون المشـترك هو حجر الأسـاس لتحقيق رؤيتنا المشـتركة نحو سـوق عمل مزدهر ومسـتدام يخدم مصـلحة الوطن والمواطن.

خالد محمود البكار

وزيـــر العمـــل

نبذة

تتولى وزارة العمل أداء المهام الرئيسية التالية وفقاً لأحكام مواد قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته ونظام التنظيم الإداري لوزارة العمل رقم (174) لسنة 2016 وتعديلاته رقم (43) لسنة 2024 ، وتعتبر وزارة العمل من الوزارات الخدمية التي تسعى إلى تقديم الخدمات للمواطنين، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية والأذرع التنفيذية للوزارة ومن أبرز أدوارها:

- تنظيم سوق العمل الأردني ووضع الإجراءات اللازمة لتوفير فرص العمل والتشغيل للأردنيين بالتعاون مع الجهات المختصة.
- الإشراف على شؤون العمل والعمال وممارسة جميع الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بتلك الشؤون والمنصوص عليها في التشريعات.
- تسجيل نقابات العمال ونقابات أصحاب العمل.
- المساهمة والمشاركة في أعمال اللجنة الثلاثية والقيام بالمهام والصلاحيات المناطة بها والواردة في نظام اللجنة الثلاثية لشؤون العمل رقم (21) لسنة 2012 وقانون العمل.
- تنمية التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والعربية المختلفة مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية وبما يخدم قطاع العمل.

الرؤية

سوق عمل فاعل بعمالة وطنية مؤهلة ومنتجة، جاذب للكفاءات، في بيئة عمل مستقرة وآمنة.

الرسالة

تنظيم سوق العمل وتطويره وفقاً لأفضل الممارسات وضمان العدالة وتكافؤ الفرص من خلال استخدام عمالة مؤهلة ومنتجة وتعزيز ريادة الأعمال وتسويق الكفاءات في الخارج وإيجاد منظومة متكاملة من المعايير والسياسات والأدوات الرقابية الفاعلة وفق نهج تشاركي مع كافة الشركاء.

القيم الجوهرية

1. العدالة وتكافؤ الفرص
2. الشراكة.
3. الإنتماء وروح الفريق.
4. النزاهة والشفافية والمساءلة.
5. تجذير ثقافة التميز المؤسسي.
6. الريادة وروح المبادرة والإبداع.

الأهداف الاستراتيجية

1. زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل من منطلق مبدأ تكافؤ الفرص من خلال رفع إنتاجية العامل وتغيير ثقافة العمل نحو العمل المهني والتقني، وتعزيز مشاريع التشغيل الذاتي.
2. تقليل التجاوزات التي تحدث في سوق العمل من خلال تنظيم شؤون العمالة وتعزيز جهاز التفتيش والسلامة والصحة المهنية والحماية الإجتماعية وتعزيز علاقات العمل وتنظيم العمل المهني.
3. تعزيز الشراكة مع القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لضمان تضافر الجهود في التشغيل وتحسين حاكمية قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني.
4. رفع جودة الخدمات المقدمة وأتمتتها من خلال ضمان تطبيق معايير الجودة وتحسين وتطوير الأداء المؤسسي ودعم الإبداع والإفكار الإبتكارية.

الهيكل التنظيمي لوزارة العمل / المركز

الهيكل التنظيمي لوزارة العمل / الميدان

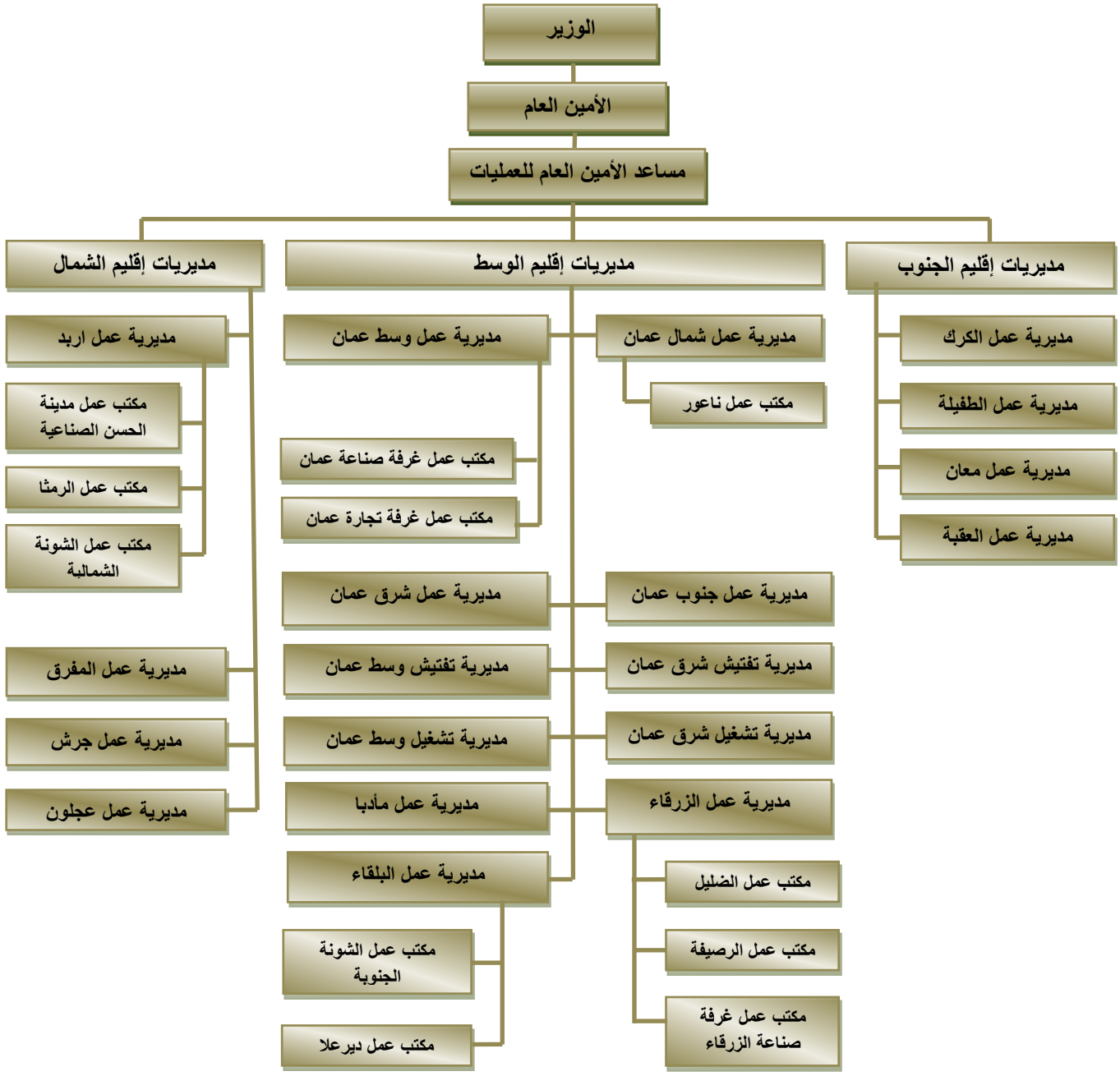

رؤى التحديث الملكي

أطلق جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين رؤية ملكية ثاقبة للتحديث بمحاوره الاقتصادية والسياسية والإدارية، وتهدف هذه الرؤية إلى بناء أردن مزدهر وديمقراطي، يتمتع بحكومة فاعلة. وتعتبر الرؤية بمثابة خارطة طريق واضحة لمستقبل المملكة خلال الأعوام 2023 – 2033، مصممة للاستجابة للتحديات الحالية واستشراف آفاق التنمية الشاملة.

تهدف محاور التحديث الملكي إلى تحقيق أهداف واضحة؛ فالتحديث الاقتصادي يركز على إطلاق الإمكانيات الاقتصادية للأردن وتحويله إلى مركز إقليمي للاستثمار والابتكار. أما التحديث السياسي، فيهدف إلى تعزيز مسيرة الإصلاح الديمقراطي وتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار، ويسعى التحديث الإداري إلى بناء جهاز حكومي رشيق وفعال وشفاف، يقدم خدمات عالية الجودة للمواطنين والمستثمرين، ويواكب التطورات المتسارعة، وتعمل هذه المحاور الثلاثة معًا كمنظومة متكاملة ومتناغمة، لدفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة في الأردن، وبناء مستقبل مزدهر يلبي طموحات الأردنيين.

تُعد رؤية التحديث الاقتصادي ركيزة أساسية في مسيرة الإصلاح الشامل التي دعا إليها جلالة الملك عبد الله الثاني، وتلعب وزارة العمل دورًا محوريًا في ترجمة أهداف هذه الرؤية على أرض الواقع، خاصةً فيما يتعلق بضمان خلق فرص عمل للأردنيين وتحسين جودة حياتهم.

فالرؤية تهدف بشكل شامل إلى توفير مليون فرصة عمل جديدة خلال العقد المقبل، وهو ما يقع في صميم اختصاص وزارة العمل التي تسعى، من خلال برامجها ومبادراتها، إلى تنظيم سوق العمل، وتأهيل القوى العاملة، وتسهيل عملية التوظيف، بما يخدم هذه الغاية الوطنية الكبرى ويعكس التوجيهات الملكية السامية لدعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل للشباب الأردني.

وتشمل رؤى التحديث الملكي ثلاثة مسارات ورؤى فرعية أساسية تضم مجموعة محاور تنفيذية كما يلي :

شكل رقم (1): رؤى التحديث الملكي

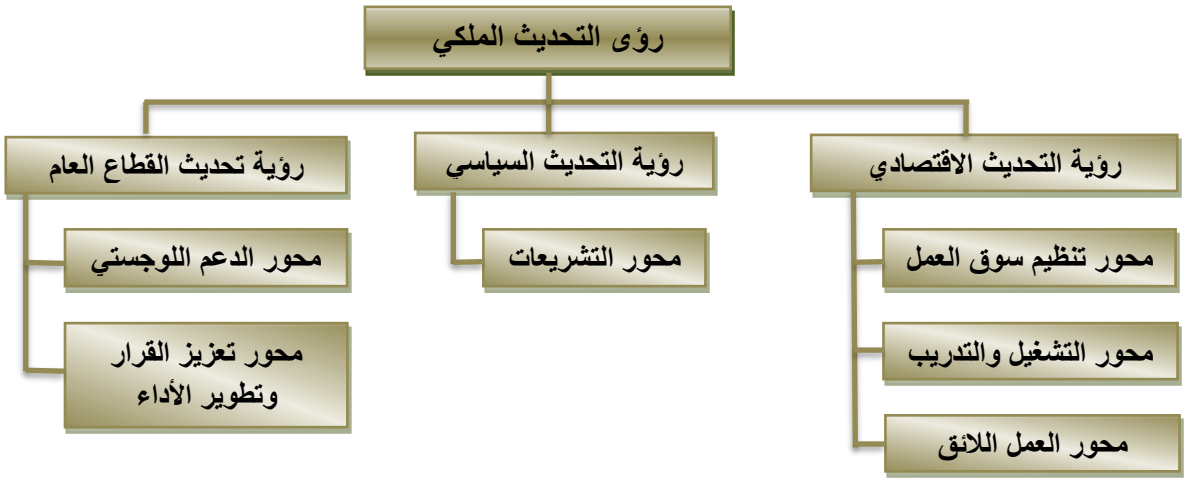

وقد عكست المحاور الرئيسة لرؤى التحديث الملكي على الخطط التنفيذية للوزارة التي تنفذها مديرياتها كافة، بحيث تتولى كل مديرية تحقيق أهداف المحاور الأساسية للرؤى كل حسب اختصاصه كما يلي :

شكل رقم (2): رؤية تحديث القطاع العام

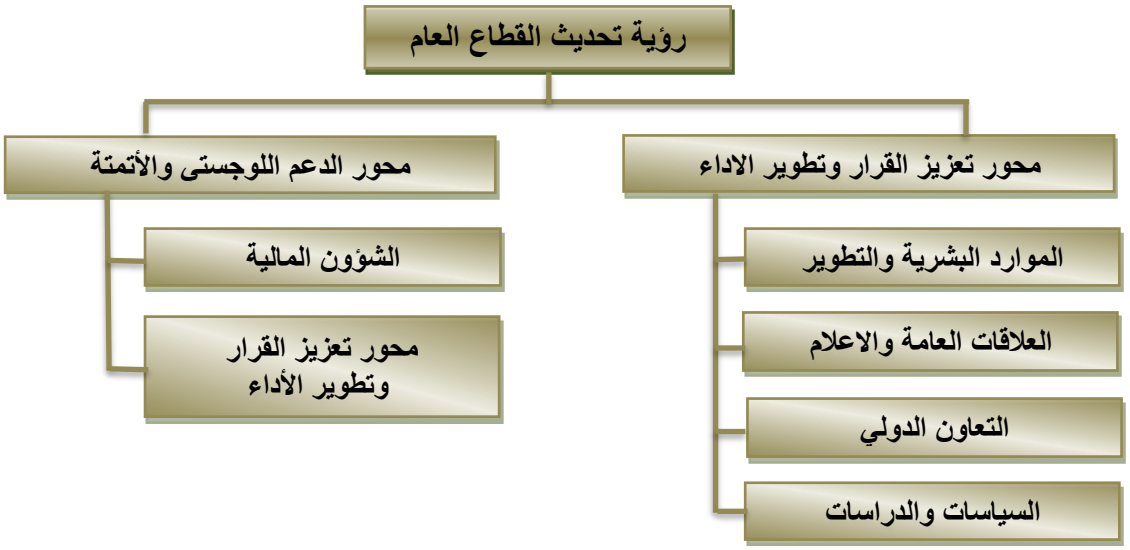

شكل رقم (3): رؤية التحديث الاقتصادي

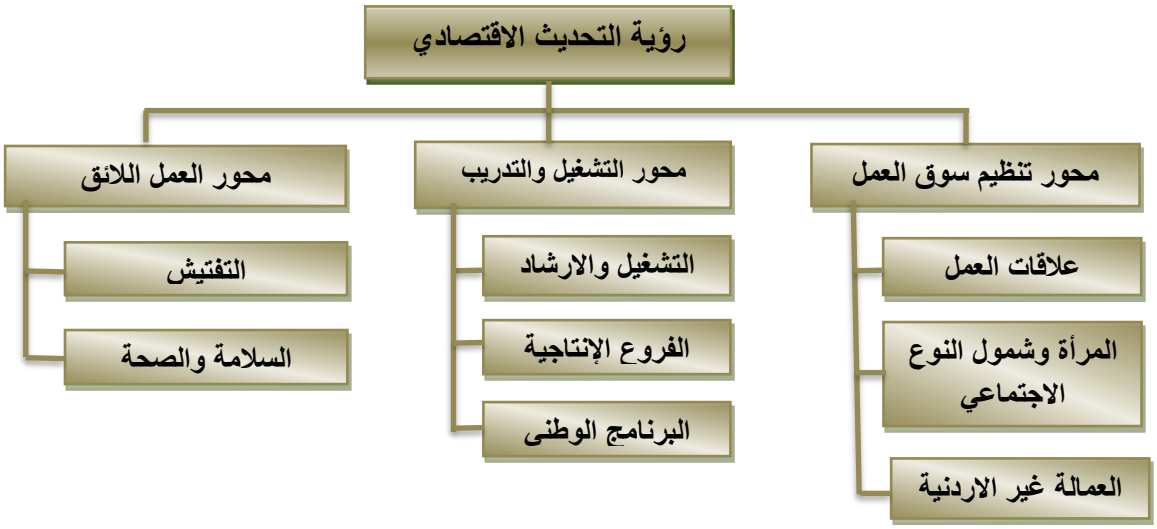

شكل رقم (4): رؤية التحديث السياسي

الأردن دولة قانون ومؤسسات وثري في مجال الإدارة العامة وتقديم الخدمات، وقد جاء اهتمام جلالة الملك عبدالله الثاني بالتحديث الإداري للقطاع العام من خلال الرؤية الملكية والتي تبنت الوزارة مسارها من خلال محوري : تعزيز القرار وتطوير الأداء المؤسسي، ومحور الدعم اللوجستي والأتمتة، وتعمل الوزارة بتنفيذ هذه المحاور من خلال مهامها الرئيسية كما يلي :

شكل رقم (5): رؤية تحديث القطاع العام

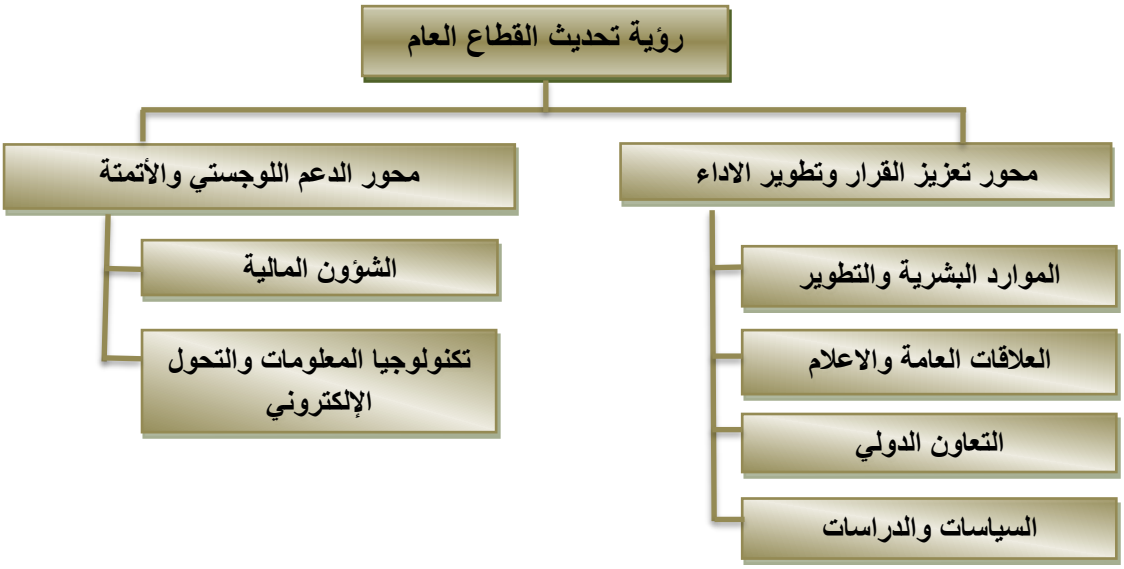

محور تعزيز القرار وتطوير الأداء المؤسسي

❖ الموارد البشرية والتطوير المؤسسي:

تقوم مديرية الموارد البشرية والتطوير المؤسسي بإدارة كافة الأنشطة المتعلقة بسياسات تطوير الأداء الفردي وإدارة الموارد البشرية في الوزارة من خلال التطوير والتطبيق والإشراف على البرامج في هذا الخصوص والمتضمنة عمليات الاختيار والتعيين والتدريب وتخطيط الموارد البشرية، وعلاقات الموظفين، وقنوات الاتصال، كما وتقوم بمتابعة تطبيق وتطوير إجراءات العمل، والتأكد من صحة تطبيقها والإشراف على بناء وتناقل المعرفة في الوزارة وفقاً للخطة الإستراتيجية للوزارة.

وقد صدر النظام المعدل لنظام التنظيم الإداري للوزارة رقم (43) لسنة 2024 لغايات ترشيق العمل في الوزارة والانسجام مع رؤى التحديث الاقتصادي، وتضمن التعديل ما يلي:

- إنشاء وحدة متابعة الإنجاز والأداء الحكومي.
- تحويل وحدة العلاقات العامة والاعلام الى مديرية العلاقات العامة والإعلام.
- نقل قسم التطوير المؤسسي إلى مديرية الموارد البشرية والتطوير المؤسسي.
- دمج وحدة الفروع الإنتاجية مع مديرية التشغيل المركزية على مستوى قسم " الفروع الإنتاجية"
- دمج وحدة بيانات سوق العمل مع مديرية السياسات والدراسات على مستوى قسم "قسم الدراسات والاحصاءات"، تحت مسمى مديرية السياسات والدراسات بدلاً من مديرية السياسات والاستراتيجيات وتطوير الاداء المؤسسي.
- دمج تنظيم العمل المهني مع مديرية التفتيش المركزية على مستوى قسم "تنظيم العمل المهني".

بلغ عدد الموظفين في وزارة العمل لعام 2024 ما مجموعه (692) موظف، وبنقص ما مجموعه (17) موظف أي ما نسبته (1.9)% عن عام 2023، ويعود ذلك لعدد من الإعتبارات منها، إحالة بعض الموظفين على التقاعد، وقد شكلت وظائف الفئة الأولى النسبة الأعلى بواقع (68%) أما الفئة الثانية فبلغت نسبتها (9%) والفئة الثالثة بلغت نسبتها (14%) وأخيرًا (1%) نسبة وظائف العقود الشاملة لجميع العلاوات و(7%) وظائف بموجب عقد سنوي تم استحداثها وفقاً لإحكام نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام رقم (33) لسنة 2024، والجدول التالي يبين أعداد الموظفين خلال السنوات مصنفة حسب الجنس كما يلي :

جدول رقم (1): أعداد موظفي وزارة العمل حسب الجنس للاعوام 2022-2024

الجنس	السنة		
	2022	2023	2024
ذكور	466	466	455
إناث	235	243	237
المجموع	**701**	**709**	**692**

- **مجال تنمية الموارد البشرية**

يتم التركيز على رفع كفاءة الموظفين من خلال التدريب المستمر حيث بلغت نسبة المتدربين إلى إجمالي موظفي الوزارة (53%)، وقد بلغ عدد الدورات الداخلية (201) دورة بينما الدورات الخارجية (25) دورة، وقد تلقى التدريب (240) متدرب من الذكور، و(128) متدرب من الإناث، أما فيما يخص أعداد المتدربين في مركز الوزارة فقد بلغ (193) متدرب بينما بلغ عدد المتدربين من الميدان (175) متدرب حيث يتم إشراك جميع موظفي الوزارة في مختلف المديريات ومن جميع الأقاليم الإدارية بالمملكة في البرامج التدريبية.

ومن أهم البرامج التدريبية المتخصصة ما يلي:

- الحاق (7) موظفين في برنامج تدريبي بمستوى دبلوم مهني للمرشدين المهنيين- واصدار مزاولات مهنه لهم والحاق موظفين عدد (2) في برنامج تدريبي متخصص في تدريب المدربين (مدرب مهني معتمد) وحصولهم على مزاولات مهنة معتمدة، وعقد (6) دورات تدريبية من خلال مشروع التشغيل في الأردن 2030 لموظفي التشغيل لرفع قدراتهم في اعداد الخطط السنوية والمتابعة، وعقد دورة لموظفي التشغيل على أساسيات الارشاد المهني استهدفت (14) ضابط تشغيل.
- تدريب وتهيئة ضباط ارتباط الوزارة على إعداد الخطط التنفيذية وإدخال الإنجازات على نظام المتابعة والتقييم الإلكتروني، حيث تم تدريب (26) من ضباط الارتباط على النظام خلال عام 2024.
- التدريب على دمج النوع الاجتماعي في خطط الوزارة للمختصين في إعداد الموازنة.
- الحاق (19) مفتش عمل للمشاركة في دورة لاجتياز امتحان شهادة النيبوش العامة الدولية في السلامة والصحة المهنية وذلك بدعم ILO بهدف رفع قدرات مفتشي السلامة والصحه المهنية.

- **مجال تطوير الأداء المؤسسي ورفع سوية الخدمات المقدمة لمتلقي الخدمة لزيادة جودتها وضبط جودة سير العمليات:**

- إعداد مهام ومسؤوليات المديريات والوحدات والمكاتب والأقسام في الوزارة بناءً على النظام المعدل لنظام التنظيم الإداري لوزارة العمل رقم 43 لعام 2024.
- رفع سوية الخدمات المقدمة لمتلقي الخدمة من خلال متابعة نتائج تقارير المتسوق الخفي ومعالجة التوصيات الواردة فيها.
- تطوير وتحديث بطاقات الخدمات التي تقدمها الوزارة لغايات تبسيط الإجراءات والتسهيل على متلقي الخدمة ونشرها على منصة سند للخدمات الحكومية.
- إعداد دراسات قياس رضا الموظفين لغايات استخدامها في تطوير العمل ورفع مستوى الأداء وتحسين البيئة الوظيفية لمعالجة نقاط الضعف والثغرات والارتقاء بالموارد البشرية وتطوير خطط للتدريب والتأهيل والإحلال والتعاقب الوظيفي.
- إعداد دراسات قياس رضا الشركاء لغايات تطوير قنوات الاتصال والتواصل مع شركاء الوزارة ورفع مستوى الخدمات المشتركة وتطويرها بصورة تكاملية لتحقيق الأهداف الوطنية والقطاعية المشتركة.
- مشاركة الوزارة في جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية الدورة التاسعة (2023-2024).

❖ العلاقات العامة والإعلام

تبرز العلاقات العامة من خلال مديرية العلاقات والإعلام التي تقوم برصد ومتابعة كل ما يُعنى بنشاط الوزارة في وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، وإيضاح موقفها من القضايا المنشورة عنها أو من خلالها، كما قامت مديرية العلاقات العامة والإعلام بوضع الخطط والبرامج التي من شأنها رفع مستوى عمل الوزارة مثل الخطة الإعلامية والعلاقات العامة، وتبرز أهم إنجازات الوزارة في مجال الإعلام والعلاقات العامة بما يلي :

جدول رقم (2): إنجازات الاعلام والعلاقات العامة

النشاط	العدد
عدد الرسائل التوعوية عن قانون العمل	155
عدد متابعة الحملات الاعلامية حسب النشاط	200
عدد الفعاليات التي تم تصويرها وارشفتها	400
عدد اللقاءات للصحف الورقية والمواقع الالكترونية	160
عدد الدعوات لبرامج إذاعية وتلفزيونية	70
عدد الاخبار والنشاطات المنشورة على الصفحة	138
عدد الاخبار المنشورة على موقع الوزارة	162
عدد رسائل الاعلامية	86
عدد الفعاليات المنظمة بالميدان	104
عدد الخدمات المقدمة من مراكز الخدمات الحكومي	1172

❖ التعاون الدولي:

تعنى مديرية التعاون الدولي ببناء جسور التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية من خلال إعداد ومتابعة وتوثيق الاتفاقيات الثنائية التي تبرمها المملكة الأردنية الهاشمية مع الدول الأخرى في مجال العمل، وذلك لتنمية العلاقات مع وزارات العمل في الدول الأخرى، والمساهمة والتنسيق في تنظيم المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى تسويق الكفاءات الأردنية للخارج.

كما تقوم مديرية التعاون الدولي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة من أجل تفعيل إطار وطني للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين في الأردن ضمن مسار الالتزامات الدولية في وثيقة العهد الاردني (Jordan Compact) ومسار خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (Jordan Response Plan)، بما يحقق الأهداف والرؤيا الوطنية وتعزيز برامج التنمية الشاملة وتحديداً التمكين الاقتصادي للأردنيين واللاجئين السوريين في سوق العمل ضن آلية الموافقات على مشاريع التمويل الاجنبي بشقيها (الإنساني والتنموي) وتعزيز آليات الاعتماد على الذات إقتصادياً ودعم برامج سبل العيش (Livelihood) والعمل على توجيه أنشطة تلك المشاريع لتحقيق أكبر أثر ملموس لتضمن تحويل الأزمة الى فرص تنموية واقتصادية.

- **الإتفاقيات الدولية والتنسيق مع الجهات المانحة:**

- توقيع مذكرة تفاهم في مجال القوى العامة مع جمهورية بنغلادش تاريخ 2024/5/26، وتمت دراسة اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع كل من جمهورية بوروندي، كينيا، لبنان، فلسطين، اذربيجان تمهيداً للتوقيع عليهم.
- عقد عدد من الإجتماعات مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية في المملكة العربية السعودية للمساهمة في تسويق الكفاءات الأردنية للعمل في القطاعات المختلفة وذلك بالتنسيق مع المديريات المعنية في الوزارة.
- الإشراف والمتابعة في مشاريع تشغيل الأردنيين في ألمانيا حيث تم توقيع اتفاقية التنفيذ لمشروع شراكات من أجل التدريب المهني الموجه نحو التنمية وهجرة اليد العاملة (PAM) بين الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ووزارة العمل ، واتفاقية مشروع المركز الألماني الأردني لحركة العمالة (GJC).

- المساهمة بدراسة عدد (8) مشروع للمساعدات الفنية الخارجية المقدمة للوزارة وذلك بالتعاون مع المديريات المعنية، ومتابعة (10) مشاريع قيد التنفيذ مع الوزارة.
- مناقشة وحل (3) قضايا عالقة مع الدول المصدرة للعمالة.
- التنسيق لمشاركة المملكة الاردنية الهاشمية في (8) مؤتمرات واجتماعات عقدتها المنظمات الدولية والهيئات الإقليمية والدولية لتبادل الخبرات والمعلومات في مجال العمل.
- إعداد مصفوفة المؤشرات الدولية للمتابعة على تنفيذها بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي والمديريات المعنية بالوزارة وفق الإطار الزمني المحدد باتفاقية القرض وذلك بعد الموافقة على اتفاقية قرض "البرنامج الموجه بالنتائج لتعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في الأردن" الممول من البنك الدولي مثل دراسة مؤشرات قرض البرنامج الموجه بالنتائج لتعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في الأردن الممول من البنك الدولي خلال الأعوام (2024-2028).

- **الاستجابة للأزمة السورية والتمويل الأجنبي:**

- متابعة قرارات مجلس الوزراء المتعلقة باعفاءات اللاجئين السوريين من رسوم تصاريح العمل وتحديد الفئات المستهدفة فيها كالعاملين في المصانع المستفيدة من قرار تبسيط قواعد المنشأ وبرامج النقد مقابل العمل والاعفاء من رسوم الأثر الرجعي حتى 2025/6/30 .
- مراجعة (25) مشروع من مشاريع خطة الاستجابة للأزمة السورية المتعلقة (بخطة الاستجابة) وكل ما يتعلق بقطاع سبل العيش من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتنسيق مع الجهات المانحة.
- مراجعة (12) مشروع من المشاريع الواردة من وزارة التخطيط المتعلقة (بالتمويل الأجنبي) وتحليل الأنشطة وإبداء الرأي عليها وإرسال بعض منها للمديرية المعنية بالإشراف والمتابعة.
- تحضير وتطوير خطة الإستجابة الأردنية للأزمة السورية للعام (2024-2026) بالتنسيق مع الجهات المعنية، كذلك المشاركة في التقرير السنوي لتبسيط قواعد المنشأ بالتشارك مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

❖ **السياسات والدراسات:**

تقوم مديرية السياسات والدراسات بالمساهمة في إعداد الخطط الوطنية والقطاعية وتحديثها والخاصة بقطاع التشغيل والتدريب لضمان موائمتها مع رؤية التحديث الاقتصادية ومتابعة سير العمل في تحقيقها، وإعداد الخطة الإستراتيجية لوزارة العمل وخطط العمل للمديريات والمشاريع التي تنفذها ومتابعة إنجازها ربعياً، كما يتم إعداد الدراسات والتقارير الإحصائية المتخصصة وبشكل دوري لرصد المؤشرات الخاصة في سوق العمل، وتتمثل الانجازات في ما يلي:

- **السياسات والمتابعة والتقييم:**

- إعداد البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي والخاصة بفريق التشغيل وتطوير المهارات المهنية والتقنية ضمن محرك الريادة والإبداع محور التعليم والتدريب المهني والتقني.
- إعداد تقارير سير العمل الشهرية والربعية لمشاريع الوزارة ضمن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي.
- المشاركة والمتابعة في إعداد الخطط التنفيذية للمديريات والمشاريع للعام 2024.
- متابعة تنفيذ برامج الوزارة وسير العمل للمشاريع والمؤشرات ضمن قانون موازنة الوزارة لعام 2024.
- إعداد التقارير الدورية حول مساهمة وزارة العمل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
- إعداد تقارير سير العمل الربعية الخاصة باستراتيجية الحماية الاجتماعية/ محور العمل اللائق (2019-2025).
- المساهمة في إعداد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي للاستجابة لاحتياجات المرأة وتمكينها اقتصاديا.
- المساهمة في إعداد سياسة النوع الاجتماعي ضمن فريق النوع الاجتماعي.
- المشاركة بمجموعة العمل المعنية بالسياسات التابعة للبرنامج الإقليمي لتعميم التشغيل في التجارة والاستثمار (METI).
- متابعة المؤشرات الدولية من خلال الخطط الوطنية المعتمدة لتنفيذها مثل مؤشر المعرفة ومؤشر الابتكار.
- أعداد الخطة التحسينية لتقرير جهوزية الأعمال، وكذلك العمل على تعبئة الاستبيان الخاص به.

- في ضوء تعزيز الشراكة مع الشركاء فقد تمت المشاركة بإعداد بعض محاور الاستراتيجيات المختلفة والخطط التنفيذية الخاصة بها مثل الاستراتيجية الوطنية للسكان، والاستراتيجية الوطنية للشباب، والاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار البشر.

- **الدراسات والاحصاءات:**

- تطوير النسخة التجريبية الأولى من نظام معلومات سوق العمل LMIS، والذي يتضمن العديد من المؤشرات المختلفة للشركاء العاملين في قطاع العمل.
- تحديث نسخة (التصنيف الأردني المعياري للمهن JSCO-2021 / التصنيف الأردني المعياري للمهن JSCO-2021) واعتماد مهن جديدة بالتشاور مع الشركاء.
- إصدار تقرير "مؤشرات سوق العمل الوطنية 2019–2023" ونشره على الموقع الاكتروني للوزارة.
- تقديم مشورات علمية للجامعات المختلفة فيما يخص استحداث التخصصات الأكاديمية وتزويدها بالمعلومات الخاصة لواقع التخصصات في سوق العمل.
- جرد وتصنيف وتبويب البيانات الخاصة بالوزارة على منصة جرد وتصنيف البيانات، ورفع البيانات التي صنفت بأنها عامة ومتاحة على منصة البيانات الحكومية المفتوحة حيث أحرزت الوزارة المرتبة العاشرة من بين الوزارات والجهات التي حملت بياناتها على المنصة.
- المشاركة في اللجان الفنية المتخصصة مع الجهات الشريكه مثل اللجنة الفنية الخاصة الفريق الفني الوطني لرصد وتتبع المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة.

محور الدعم اللوجستي والأتمتة

❖ الشؤون المالية:

تقوم مديرية الشؤون المالية بإعداد الخطط المالية والموازنات السنوية وكذلك صرف النفقات وقبض الإيرادات بمختلف أنواعها وبما ينسجم مع القوانين والأنظمة والتعليمات المالية المعمول بها، وتوفير الدعم والمساندة للمديريات المختلفة في الوزارة من خلال تنفيذ المهام والأنشطة المتعلقة بالمسائل المالية، والتي تشمل إدارة الموارد المالية والتمويلية ومراقبة التكاليف ومتابعة الإجراءات المحاسبية وتقديم الإستشارات المالية.

- **الموازنات والنفقات:**

بلغت نسبة الإنفاق من المخصصات المرصودة في موازنة الوزارة لعام 2024 ما يساوي (93.4%) مبينة تفاصيلها تالياً، وتوزعت النفقات الجارية والرأسمالية كما يلي:

جدول رقم (3) توزيع النفقات الجارية والرأسمالية

البيان	المبلغ المرصود	المبلغ المنفق	نسبة الإنفاق
النفقات الجارية	8,717,000	8,056,648	%92.4
النفقات الرأسمالية	6,575,000	6,228,162	%94.7
المجموع	15,292,000	14,284,818	%93.4

- **الأمانات والدفع الالكتروني**

– بلغت قيمة ما تم صرفه من مستندات الصرف للنفقات الجارية والرأسمالية خلال العام 2024 (78,321.519) ثمانية وسبعون ألفاً وثلاثمائة وواحد وعشرون ديناراً وفلس519ـــــاً.

– بلغت قيمة ما تم قبضه بموجب وصول مقبوضات خلال 2024 (477,192.392) أربعمائة وسبعة وسبعون الفاً ومئة واثنان وتسعون ديناراً وفلس392ـــــاً.

– بلغت قيمة إيرادات رسوم إلغاء التسفير للعام 2024 (1,260,000) مليون ومئتان وستون الف دينار.

❖ **تكنولوجيا المعلومات والتحول الإلكتروني:**

يتم إدارة كافة الأنشطة المتعلقة بحوسبة وأتمتة العمليات في الوزارة من خلال مديرية تكنولوجيا المعلومات والتحول الإلكتروني، بالإضافة إلى توفير وتحديث الأجهزة والبرمجيات والتقنيات المستخدمة لتداول وتخزين وتحليل البيانات بكافة أشكالها وأنواعها لخدمة الوزارة في مجال أعمالها الفنية والإدارية والمالية بما يتناسب مع إحتياجات الوزارة الحالية والمستقبلية، والإشراف على إدارة وصيانة وتطوير الأنظمة الإلكترونية والإدارية والمالية الخاصة بعمل الوزارة، والمحافظة على أمن وسلامة الأنظمة الحاسوبية والمعلومات، واستخدام أفضل الوسائل لحفظ ونشر وإدارة المعرفة بأشكالها المختلفة وتنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية، وتتمثل الإنجازات في مجال تكنولوجيا المعلومات والتحول الإلكتروني بما يلي:

- **البرمجة و تطوير الأنظمة :**

➢ تطوير وتحديث الأنظمة وقواعد البيانات وتقديم الدعم الفني واللوجيستي من خلال: متابعة وتطوير الأنظمة الإدارية والمالية مثل الديوان ومراقبة الدوام وشؤون الموظفين والرواتب و الحوافز ونظام فواتير الهاتف والكهرباء والماء ونظام الدورات والبعثات، وكذلك متابعة تطوير الأنظمة الأخرى مثل نظام العمالة الوافدة والحملة التفتيشية ونظام الشؤون القانونية ونظام المتابعة والتقييم .

➢ تطوير أنظمة جديدة :

- نظام متابعة مبادرة الفروع الانتاجية.
- نظام متابعة تصديق شهادات الخبرة.
- نظام ترخيص مكاتب التشغيل الخاصة.
- الربط على خدمة توثيق المستندات باستخدام QR Code.
- نظام سجل عام قيد الدعاوى لدى سلطة الأجور.
- نظام قانون النقابات العمالية، نظام دليل الهاتف.
- نظام بنك المعلومات لمكاتب العاملين في المنازل.
- نظام الديوان خاص لمكتب الوزير.
- نظام الاستعلام عن البيانات الخاصة بالموظفين في مؤسسات الادارة العامة.
- نظام ترحيل بيانات وحركات العمالة الوافدة من الاقامة والحدود.
- نظام الحضانة الخاصة بحضانة وزارة العمل .

- تطوير برمجية وربطها بنظام العمالة الوافدة مع الجهات الشريكة في حين تعطل خدمات المقترنة ب gsb .
- تطوير برمجية الاطلاع على ديوان الموظفين وربطها ببوابة الموظفين.
- تطوير برمجية تقديم الاعطال الفنية ومعالجتها، تطوير برمجية الإنذار المبكر.
- تطوير نظام الكتروني لمكاتب التوظيف وادخال بيانات الشركات المرخصة على النظام.
- تطوير وتحديث نظام المتابعة والتقييم الإلكتروني، وتقديم الدعم اللازم لضباط الارتباط لضمان دقة البيانات المدخلة على النظام.
- اطلاق جميع الخدمات الإلكترونية المتعلقة باعتماد كوادر السلامة والصحة المهنية على بوابة صاحب العمل لخدمات تفتيش السلامة والصحة المهنية.

- عمل نسخ احتياطية للأنظمة الإلكترونية و قواعد البيانات والإحتفاظ بها بشكل مناسب.
- التنسيق مع وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة لنقل الأنظمة الإلكترونية إلى بيئة الحوسبة السحابية الحكومية.

- **الدعم الفني وأمن وحماية المعلومات :**

- تفعيل خدمة ال WAF على الخدمات الالكترونية الخاصة بنظام تصاريح العمل الالكتروني.
- إدارة الجدار الناري الخاص بالوزارة وتزويد خدمات الانترنت و فلترة المواقع الالكترونية لانجاز اعمال اقسام ومديريات الوزارة .
- تفعيل سياسات التحكم بالأجهزة الحاسوبية العاملة مثال عليها قفل الشاشة و عدم استخدام الفلاشات عليها .
- تعزيز خدمات أمن المعلومات بجهاز NDR و الذي تم تركيبة من قبل المركز الوطني للامن السيبراني .

- **تحليل الأنظمة والتحول الإلكتروني:**

- ربط الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة بالأنظمة الداخلية لغايات الاستعلام.
- المتابعة الفنية للربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية و التأكد من توافق عملية الربط مع المعايير الوطنية بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي و الريادة و تكنولوجيا المعلومات .

- إدارة نظام تسجيل طلبات الدعم الفني و إرسالها إلى مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني (Heat System) من خلال استقبال طلبات الدعم الفني المتعلقة بالشبكة الداخلية و الخارجية من المديريات المختلفة في الوزارة وتسجيل الطلب على نظام المتابعة الإلكتروني الخاص بمركز تكنولوجيا المعلومات الوطني ومن ثم إعلام الجهة التي أرسلت الطلب بحالة الطلب
- توفير الدعم التقني الخاصة بنظام بيانات سوق العمل و توفير البنية التحتية المناسبة.
- رفع كفاءة البنية التحتية الالكترونية لمديرية الشؤون القانونية من خلال أتمتة خدمة التصديق على النظام الداخلي لدى مديرية الشؤون القانونية.

يعكس البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2023-2025) التزام الحكومة بتنفيذ هذه الرؤية كركيزة أساسية في عملية التحديث الشاملة، وتتولى جميع الوزارات والمؤسسات المعنية، بما في ذلك وزارة العمل، مسؤولية تنفيذ المبادرات والمشاريع والتشريعات والإجراءات ذات الأولوية ضمن هذا البرنامج حيث ترأست وزارة العمل لقطاع التعليم والتدريب المهني والتشغيل كما تساهم وزارة العمل في تحقيق أهداف محرك الريادة والإبداع من خلال تسهيل بيئة العمل للشركات الناشئة والمبتكرين.

يتطلب النجاح في هذا المحرك توفير أطر تنظيمية مرنة وداعمة تتيح للشركات الجديدة النمو والازدهار وتشرف على تنفيذ المبادرات التالية، ايجاد اطار حوكمة للقطاع ضمن افضل الممارسات العالمية و دعم تنفيذ الإطار الوطني الاردني للمؤهلات و مواءمة مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني مع متطلبات سوق العمل و تعزيز الارشاد المهني والوظيفي و تعزيز البنية التحتية التدريبية ومواكبة التقنيات والتكنولوجيا العالمية و تحفيز القطاع على توفير فرص عمل مستدامة للشباب والشابات.

وفي ظل التحديات الاقتصادية والمالية الاستثنائية، تعمل وزارة العمل على مواكبة هذه المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتحقيق أهداف النمو والاستثمار، وتُساهم في توفير قيمة مضافة للتوظيف، مما يؤكد دورها كشريك أساسي في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية.

وتشمل رؤية التحديث الاقتصادي ثلاث محاور أساسية تقوم الوزارة بتنفيذها كما يلي :

شكل رقم (6): رؤية التحديث الاقتصادي

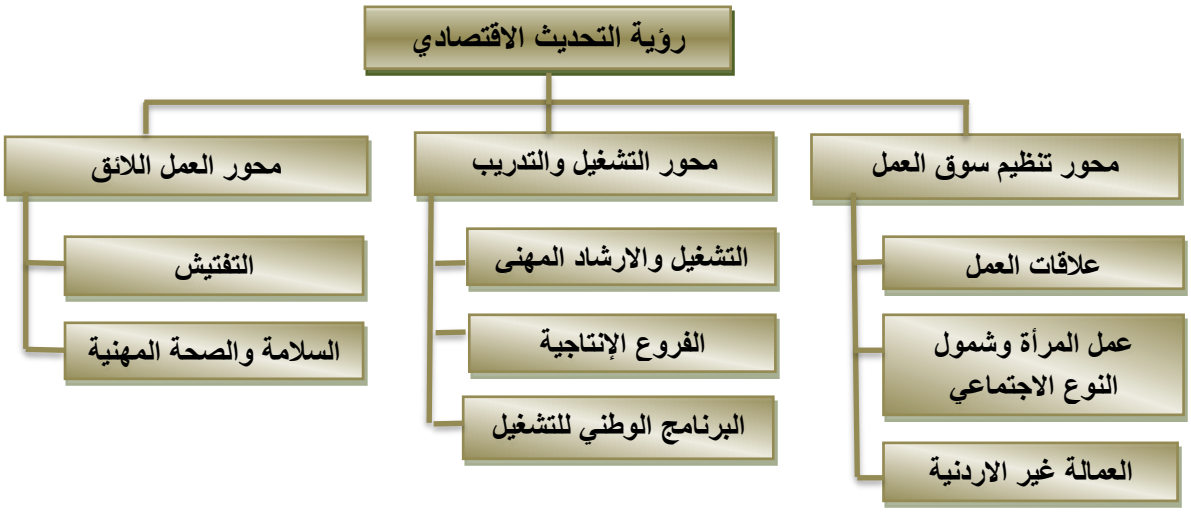

محور تنظيم سوق العمل

❖ علاقات العمل

تقوم الوزارة بتعزيز الحوار الإجتماعي مع الشركاء الإجتماعيين بما يضمن إستمرار تطوير أداء لجنة التشاور الثلاثية لمهامها وأهدافها، وتعمل على تسجيل نقابات العمال ونقابات أصحاب العمل والإشراف عليها وفق ما تجيزه أحكام قانون العمل، وتقدم المساعدة لأي نقابة إذا ما طلبت في وضع مشروع نظامها الداخلي أو تعديله بما يتفق وأحكام قانون العمل، وإعتماد ذلك النظام أو أية تعديلات طرأت عليه بعد إقراره من قبل الهيئة العامة للنقابة المعنية ، وتعمل الوزارة على متابعة تسوية النزاعات العمالية بالطرق الودية عن طريق إجراءات التوفيق وفق أحكام قانون العمل، والعمل على تشجيع و تعزيز المفاوضات الجماعية المباشرة لتحسين ظروف العمل و إبرام الإتفاقيات الجماعية، كما وتعمل على تسجيل الإتفاقيات الجماعية و قرارات التسوية و قرارات المحكمة العمالية وحفظ السجلات والقيود الخاصة بها.

جدول رقم (4): النزاعات العمالية

الموضوع	العدد
عدد النزاعات	35
عدد النزاعات المحلولة	33
عدد النزاعات القائمة	1
عدد الإضرابات	17
عدد النزاعات التي حلت بطريقة التفاوض المباشر.	29
عدد النزاعات التي حلت من خلال مندوب التوفيق.	2
عدد النزاعات التي حلت من خلال مراحل تدخل معالي الوزير	1
عدد النزاعات التي حلت من خلال مجلس التوفيق	1
عدد النزاعات العمالية التي انتهت في مرحلة المحكمة العمالية.	1
عدد عقود العمل الجماعية	31
عدد المستفيدين من عقود العمل الجماعية.	50151
عدد الإشعارات المقدمة لإنهاء عقود العمل وفقاً للمادة 31	3
عدد الطلبات التي حصلت على رفض الإنهاء	3
عدد الشكاوى الواردة من السفارة المصرية والتي تم حلها	98

جدول رقم (5): العمل النقابي

الموضوع	العدد
عدد النقابات التي تمت متابعتها	29
عدد الشكاوي التي تتعلق بنقابات أصحاب العمل	4
عدد الأنظمة الداخلية للنقابات التي تم ايداعها والتعديل عليها	13
عدد الزيارات للنقابات العمالية ونقابات أصحاب العمل	40
عدد زيارات النقابات العمالية	22

❖ عمل المرأة وشمول النوع الاجتماعي:

تساهم وزارة العمل في رفع المشاركة الاقتصادية للمرأة من خلال مأسسة مفهوم النوع الاجتماعي وتضمينه في استراتيجية الوزارة وخطط عمل المديريات، وتعمل على تحسين بيئة العمل وظروفها للمرأة العامله من خلال مراجعة وتحديث التشريعات ذات العلاقة بالتعاون مع أطراف الإنتاج ومنظمات المجتمع المدني، كما وتشرف الوزارة على تنفيذ مشاريع موجهة للمرأة في المناطق ذات نسب الفقر والبطالة العالية، وتتمثل أهم إنجازات المديرية بما يلي:

- **مجال مأسسة النوع الاجتماعي:**

- اعداد سياسة شمول النوع الاجتماعي.
- إعداد الخطة التنفيذية لسياسة شمول النوع الاجتماعي.

- **مجال الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي (فريق العمل):**

- تطوير واعتماد إجراءات التشغيل القياسية (SOPs) من قبل فريق العمل في الوزارة وتطوير خطة متابعة المؤشرات.
- تحليل برنامج التدريب والتشغيل وترميزه وتقييم مدى استجابته للنوع الاجتماعي وبناء على ذلك تم تعديل بعض المستهدفات لاعادة تقييم البرنامج مرة أخرى والتي ستدعم إجراءات التشغيل القياسية (SOPs).

- **مجال المساواة في الأجور:**

لقد كانت أبرز إنجازات اللجنة الأردنية للإنصاف في الأجور/مشروع الانصاف في الأجور على النحو التالي:

- تطبيق المرحلة التجريبية لأداة المساواة في الأجور (لوجيب والتي تهدف إلى معالجة فجوات الأجور بين الجنسين وتعزيز ممارسات الأجور العادلة) على عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة من مختلف القطاعات وإعداد تقرير التقييم النهائي للمرحلة التجريبية لأداة المساواة في الأجور (لوجيب) خلال النصف الأول من عام 2024.
- إعداد دراسة أولية حول المساواة في الأجور في قطاع الصحة.
- أتمتة العقد الموحد لقطاع التعليم الخاص: تم إطلاق منصة عقد العمل الموحد لكافة العاملين في المدارس الخاصة ورياض الأطفال (2024/7/10) والذي جاء بموجب الاتفاقية الجماعية، حيث بلغ عدد المدارس المسجلة على المنصة (1223) مدرسة، وعدد العقود (15088) عقد فعال.
-

- **مجال دعم فرص زياده مشاركة المرأه في سوق العمل:**

المتابعة والإشراف على تنفيذ المشاريع الممولة من جهات أجنبية والتي تهدف الي تمكين المرأة وهي:

- مشروع تمكين المرأة في القطاع الصناعي في منطقة الزرقاء.
- مشروع نحو بيئة إجتماعية وإقتصادية آمنة وداعمة لمشاركة المرأة في سوق العمل.
- مشروع تمكين النساء العاملات من خلال إنشاء بيئة عمل ملائمة في المصانع.
- مشروع المساواة في العمل – نحو قوى عاملة آمنة وشاملة.
- مشروع بيئة عمل صديقة للمرأة في منطقة الظليل.
- مشروع نحو بيئة عمل آمنة للنساء الحرفيات في معان.
- مشروع رحلة إنشاء علامة صديقة للمرأة لمنع العنف والتحرش ضد النساء.
- مشروع سياسات لمناهضة العنف في بيئة وعالم العمل.

- **مجال التوعية والتثقيف وتقديم الإستشارات في مجال عمل المرأة والنوع الاجتماعي:**

- إعداد كتيب نظام العمل المرن بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للمرأة.
- عقد ورش توعوية حول أهمية تمكين المرأة اقتصاديا وادماجها في سوق العمل بالمشاركة مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.
- تحديث كتيب حقوق المرأة العاملة بقانون العمل الاردني.

❖ العمالة غير الأردنية

- **العمالة غير الأردنية الحاصلة على تصاريح عمل:**

بلغ عدد العمال الحاصلين على تصاريح عمل في عام 2024 ما يساوي (312,930) عاملا غير أردنيا، مقارنة بعام 2023 حيث بلغ عدد العاملين الحاصلين على تصاريح عمل (301,033) عامل غير أردني بينما بلغ في العام 2022 (292,271)، ويعزى ذلك للإجراءات التنظيمية التي اتخذتها الوزارة في عام 2024 بهدف ضبط العمالة الوافدة وتنظيم سوق العمل.

جدول رقم (6): أعداد العمال غير الأردنيين المصرحين حسب السنة

السنة	عدد العمالة غير الأردنية المرخصة
2024	312,930
2023	301,033
2022	292,271

- **توزيع العمالة غير الأردنية الحاصلة على تصاريح عمل حسب المحافظات :**

أظهر توزيع العمالة غير الأردنية في المملكة وفقا للمحافظات حسب الشكل رقم (7) بأن (54.6%) من اجمالي العمالة غير الأردنية الحاصلة على تصاريح عمل تتركز في محافظة العاصمة، وجاء ترتيب المحافظات وفقا لتركز العمالة غير الأردنية على النحو التالي: اربد(16.6%)، الزرقاء(10.7%)، البلقاء (7.1%)، وتركزت أدنى نسبة في العقبة والتي بلغت(0.4%)، وفي عجلون بلغت نسبة العمالة غير الأردنية (0.5%)، وفي الطفيلة بلغت (0.7%) ،وهذا يرتبط مع تركيز السكان في محافظة عمان (العاصمة) واربد والزرقاء كونها المحافظات التي يتركز فيها الاستثمار والشركات الاقتصادية والخدمات بشكل عام.

شكل رقم (7): التوزيع النسبي للعمالة غير الاردنية الحاصلة على تصاريح عمل حسب المحافظات

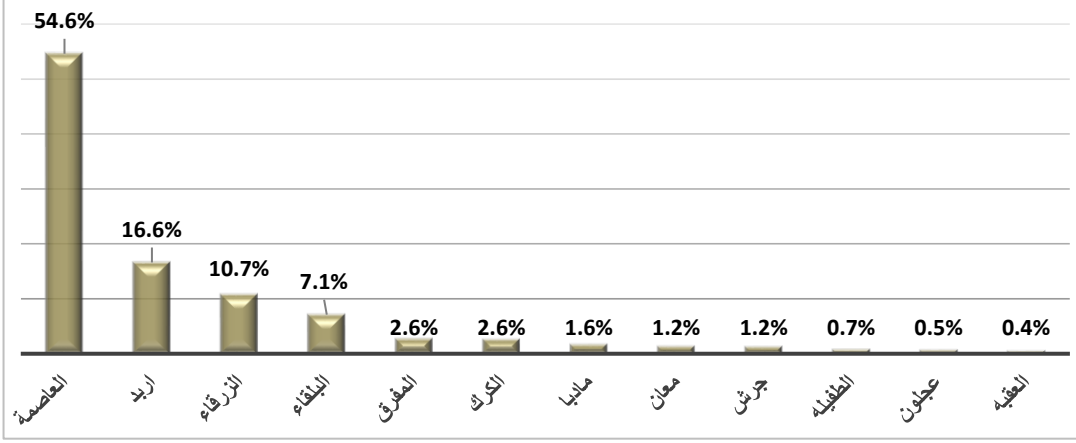

- **توزيع العمالة غير الأردنية الحاصلة على تصاريح عمل حسب النشاط الاقتصادي:**

يعرض الشكل رقم (8) توزيع العمالة غير الاردنية حسب النشاط الاقتصادي كما يلي:

شكل رقم (8): التوزيع النسبي للعمالة غير الأردنية الحاصلة على تصاريح عمل حسب النشاط الاقتصادي

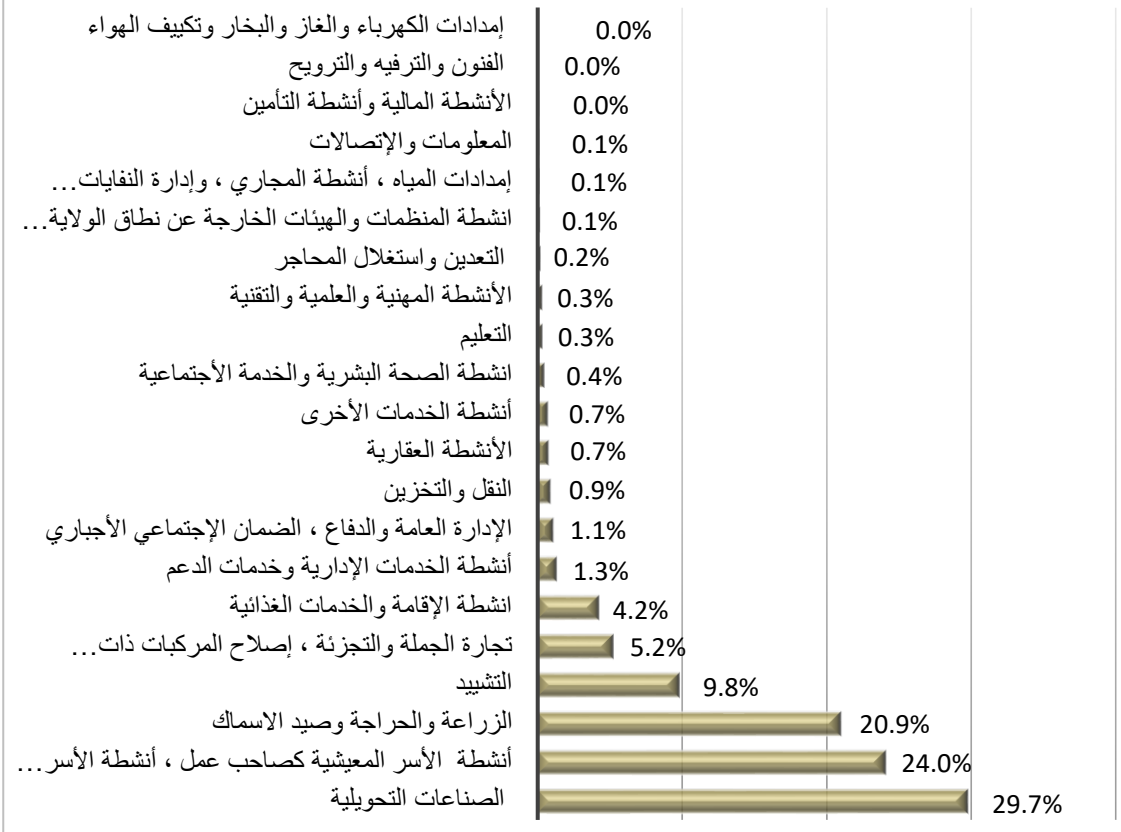

تتركز العمالة غير الأردنية في سوق العمل الأردني في نشاطات رئيسية أكثر من غيرها وقد جاء ترتيب النشاطات الاقتصادية حسب تركز العمالة الحاصلة على تصاريح عمل فيها لعام 2024على النحو التالي: "الصناعات التحويلية" (29.7%)، "أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل وأنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص" (24.0%)، "الزراعة والحراجة وصيد الأسماك" (20.9%)، "التشييد" (9.8%)، "تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية" (5.2%)، "أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية" (4.2%).

- **توزيع العمالة غير الأردنية الحاصلة على تصاريح عمل حسب الجنسية لعام 2024:**

تمثل العمالة المصرية النسبة الأعلى بين العمالة العربية الحاصلة على تصاريح عمل في سوق العمل الأردني حسب الشكل رقم (9)، حيث شكلت ما نسبته(49.4%) من إجمالي العمالة غير الأردنية، كما شكلت العمالة السورية ما نسبته (5.2%) من إجمالي العمالة غير الأردنية، في حين شكلت العمالة من باقي الدول العربية الأخرى ما نسبته (0.7%) فقط من إجمالي العمالة غير الأردنية.

أما بالنسبة للعمالة غير العربية في سوق العمل الأردني فقد إحتلت العمالة البنغالية المرتبة الأولى بنسبة (12.8%)، يليها العمالة الأثيوبية، الهندية، الفلبينية ثم السيرلانكية وكانت نسب العمالة كالتالي: (9.5%)،(5.4%)،(4.1%)، (3.6%) من إجمالي العمالة غير الأردنية على التوالي.

شكل رقم (9): التوزيع النسبي للعمالة غير الاردنية الحاصلة على تصاريح عمل حسب الجنسية لعام 2024

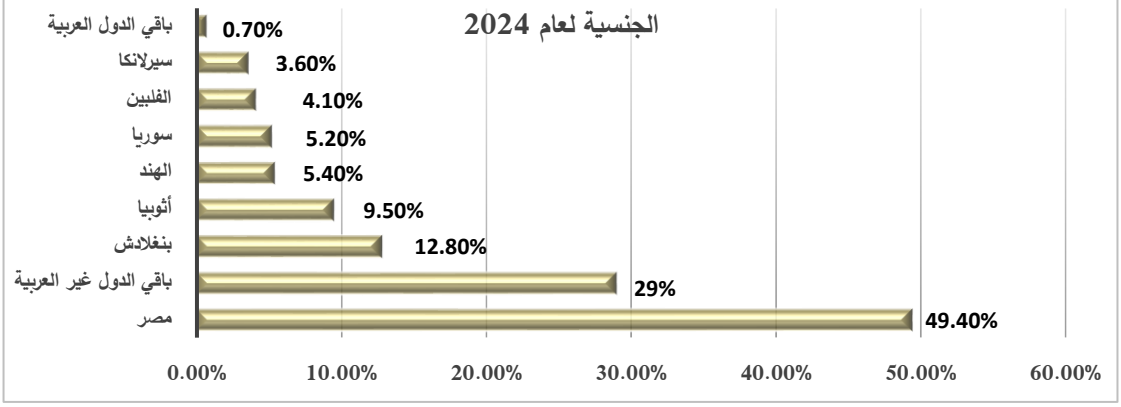

- **تصاريح العمل الصادرة عن الوزارة :**

بلغ عدد التصاريح الصادرة عن الوزارة في عام 2024 (403,566) تصريح، مقارنة بعام 2023 حيث بلغ عدد تصاريح عمل (397,155) تصريحا بينما بلغ في العام 2022 (351,788)، ويعود ذلك الارتفاع بسبب الاجراءات التنظيمية لسوق العمل من خلال مجموعة من القرارات.

جدول رقم (7): أعداد التصاريح الصادرة عن الوزارة حسب السنة

السنة	عدد التصاريح الصادرة عن الوزارة
2024	403,566
2023	397,155
2022	351,788

- **توزيع التصاريح حسب المحافظات لعام 2024:**

يشير توزيع التصاريح في المملكة وفقا للمحافظات حسب الشكل رقم (10) بأن (57.8%) من اجمالي التصاريح تتركز في محافظة العاصمة، وجاء ترتيب المحافظات وفقا لتركز عدد التصاريح على النحو التالي: اربد(14.7%)، الزرقاء(9.7%)، البلقاء (7.0%)، وتركزت أدنى نسبة في العقبة والتي بلغت(0.4%)، وفي عجلون بلغت نسبة التصاريح (0.5%)، وفي الطفيلة بلغت (0.7%) ، وهذا يرتبط مع تركيز السكان في محافظة عمان (العاصمة) واربد والزرقاء.

شكل رقم (10): التوزيع النسبي للتصاريح حسب المحافظات

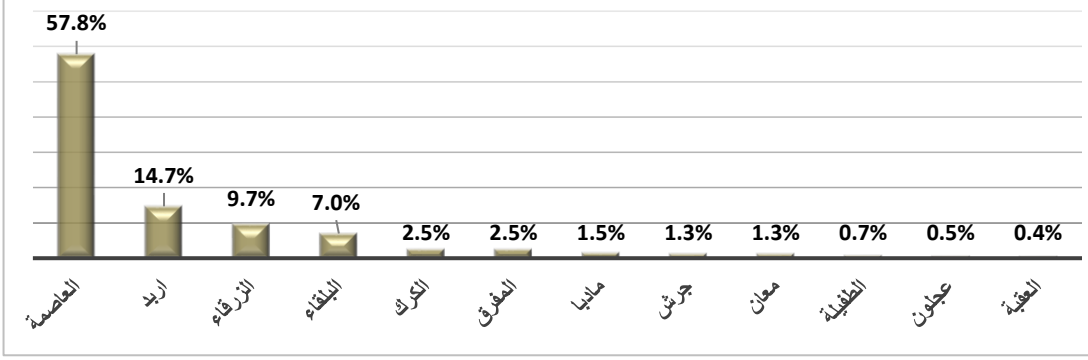

- **توزيع التصاريح حسب النشاط الاقتصادي لعام 2024:**

تتركز التصاريح للعمالة غير الأردنية في سوق العمل الأردني في نشاطات رئيسية أكثر من غيرها حسب الشكل رقم (11) وقد جاء ترتيب النشاطات الاقتصادية حسب تركز التصاريح فيها لعام 2024 على النحو التالي: "الصناعات التحويلية" (25.6%)، "الزراعة والحراجة وصيد الأسماك" (22.1%)، "أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل وأنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص" (20.3%)، "التشييد" (12.6%)، "تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية" (5.2%)، "أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية" (4.2%).

شكل رقم (11): التوزيع النسبي للتصاريح حسب النشاط الاقتصادي

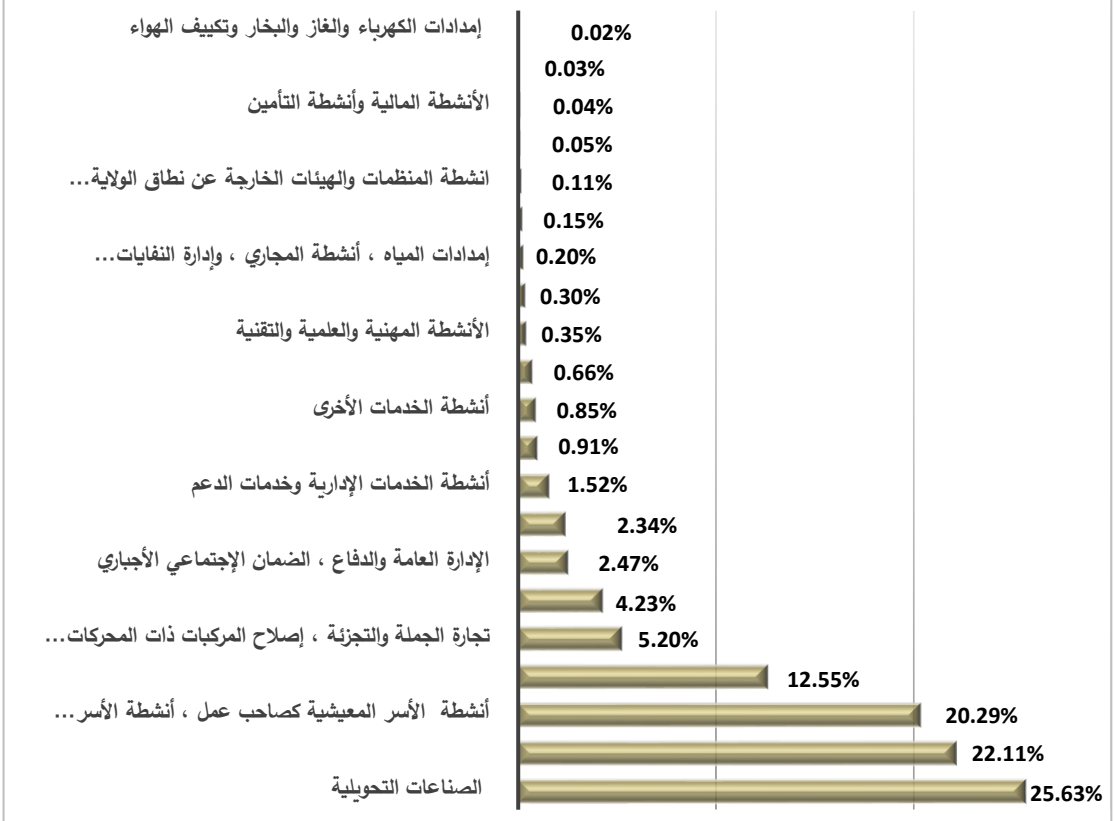

- **توزيع التصاريح حسب الجنسية لعام 2024:**

تمثل عدد التصاريح للعمالة المصرية النسبة الأعلى من بين الدول العربية في سوق العمل الأردني حسب الشكل رقم (12) حيث شكل ما نسبته (47.6%) من إجمالي التصاريح ، كما شكل التصاريح للعمالة السورية ما نسبته (13.6%) من إجمالي التصاريح ، في حين شكل عدد التصاريح من باقي الدول العربية الأخرى ما نسبته (3.0%) فقط من إجمالي التصاريح.

أما بالنسبة لعدد التصاريح للعمالة غير العربية في سوق العمل الأردني فقد إحتلت العمالة البنغالية المرتبة الأولى بنسبة (10.8%)، يليها العمالة الأثيوبية، الهندية، الفلبينية ثم السيرلانكية وكانت نسب التصاريح كالتالي: (7.9%)،(4.3%)،(3.5%)، (2.9%) من إجمالي التصاريح على التوالي.

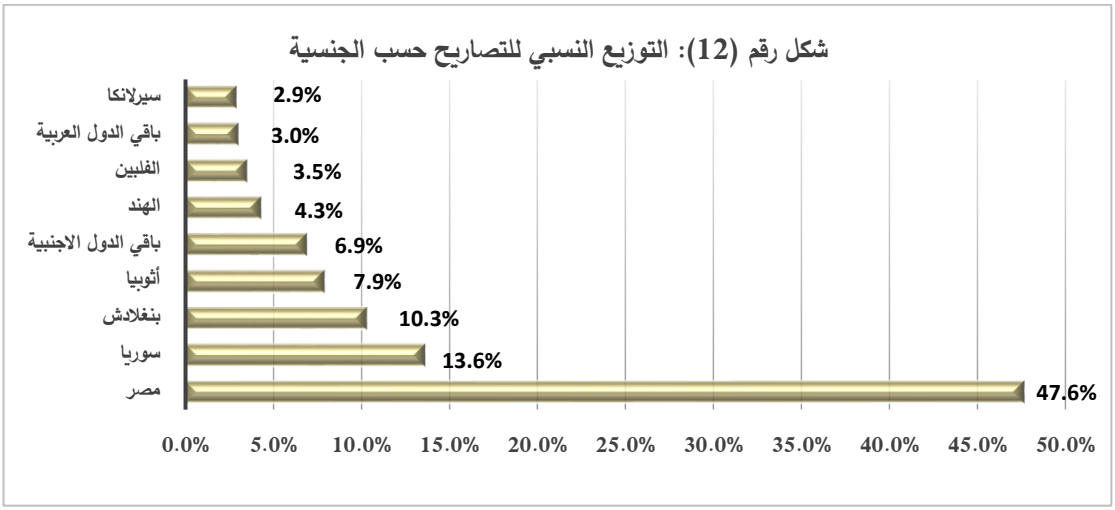

محور العمل اللائق

❖ التفتيش:

تقوم وزارة العمل من خلال مديرية التفتيش بضبط وتنظيم سوق العمل ومتابعة مدى تطبيق تشريعات قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته في القطاع الخاص، حيث عملت الوزارة على اتخاذ عدة تدابير لتنظيم سوق العمل منها تطوير منظومة خدمات التفتيش بالتنسيق مع الجهات المعنية واستقبال ومتابعة الشكاوى العماليه الوارده وتطوير منظومة التفتيش، وتبرز أهم إنجازات التفتيش بما يلي:

جدول رقم (8): إنجازات التفتيش

الحملات التفتيشية على مواد القانون	
عدد الحملات التفتيشية الموجهة لقطاعات معينة	22
عدد الحملات التفتيشية المتخصصة/ عمل افضل	4
عدد المخالفات المحررة (12)	2743
عدد العمال الذي صدر بحقهم قرار تسفير (مكتبي)	1030
الزيارات التفتيشية للتأكد من تطبيق قانون العمل الاردني	
عدد المؤسسات	29087
عدد الزيارات	62930
عدد المخالفات المحررة	5024
عدد الانذارات	7095
عدد زيارات مؤسسات القائمة الذهبية	21
الشكاوى العمالية	
نسبة حل الشكاوى	92.2%
عدد الشكاوي المقدمة	9298
نسبة حل الشكاوي الخاصة بعمل الاطفال	98.2%
عدد الشكاوي الخاصة بعمل الاطفال	118
عمل الاطفال	
عدد الزيارات المنفذة للتحقق من التزام اصحاب العمل بعدم تشغيل الاطفال	3889
عدد الأطفال العاملين الذين تم الكشف عنهم	294

عدد الحملات التفتيشية لمكافحة عمل الاطفال موجهه على قطاعات معينة	4
عدد المخالفات	181
عدد الانذارات	196
"فعالية اليوم العالمي مكافحة عمل الاطفال 6/12 اليوم العالمي للطفل 11/20"	2
عدد الأنشطة المنفذة ضمن حملات التوعية والأرشاد بمخاطر عمل الأطفال. "	23
الزيارات التفتيشية الخاصة بالعمل الافضل	
عدد الزيارات التفتيشية الخاصة بالتقييم	84
عدد التقارير الصادرة الخاصة بالتقييم	84
عدد الزيارات التفتيشية الخاصة بالنصح والارشاد	137
عدد التقارير الصادرة الخاصة بالنصح والارشاد	137
عدد اللقاءات	4
عدد الندوات	1

❖ **السلامة والصحة المهنية:**

تسعى مديرية السلامة والصحة المهنية للعمل على ضمان توفير بيئة عمل صحية وآمنة للعاملين في جميع القطاعات والمهن، والوقاية من الحوادث وإصابات العمل والأضرار الصحية الناجمة عن المخاطر المهنية في مواقع العمل، وقد كانت أهم إنجازات مديرية السلامة والصحة المهنية كما يلي:

- **متابعة مدى تطبيق تشريعات السلامة والصحة المهنية والتفتيش في مواقع العمل المختلفة:**

تم القيام بعدد من الزيارات التفتيشية المتخصصة بالسلامة والصحة المهنية والتي تم إجراء جزء منها استجابة للشكاوى المستقبلة كما أن جزءا من هذه الزيارات تقوم بها كوادر التفتيش ضمن اللجان المشتركة، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بالإضافة إلى الدور التوعوي لأجهزة التفتيش اتساقاً مع الحملة التوعوية وعلى النحو التالي:

جدول رقم (9): عدد حالات تطبيق تشريعات السلامة والصحة المهنية

عدد الزيارات التفتيشية المتخصصة بالسلامة	تقييم وتوعية	انذار	مخالفات	عدد شكاوى السلامة والصحة المهنية
14511	13139	5657	1750	135

- **رصد ومتابعة حوادث وإصابات العمل :**

في إطار رصد ومتابعة حوادث العمل قامت مديرية السلامة والصحة المهنية بتوجيه كوادرها للتحقيق بما مجموعه (138) حادث عمل، كما قامت بالتعامل مع (16) طلب لبيان مدى أهلية العامل للعمل لضمان ملاءمة لياقة العامل الصحية للعمل المكلف به.

- **اعتماد كوادر السلامة والصحة المهنية ولجان السلامة:**

لضمان التزام أصحاب العمل بمعايير السلامة والصحة المهنية تقوم المديرية باعتماد كوادر مؤهلة لدى صاحب العمل لمتابعة تطبيق معايير السلامة والصحة المهنية، بالإضافة إلى اعتماد لجان السلامة والصحة المهنية، حيث تم اعتماد ما مجموعه (271) لجنة سلامة وصحة مهنية خلال عام 2024، كما كانت باقي اعتمادات كوادر السلامة والصحة المهنية في المؤسسات خلال العام كما يلي:

جدول رقم (10) : اعتماد كوادر السلامة والصحة المهنية

الكادر / نوع الاعتماد	طبيب بدوام كلي	طبيب بدوام جزئي	ممرض	مسعف	مشرف فني	مشرف اختصاصي	المجموع
لأول مرة	183	163	328	16	626	327	1643
تجديد	66	13	88	2	181	72	422
المجموع	249	176	416	18	807	399	2065

- **تعزيز ثقافة السلامة والصحة المهنية :**

انطلاقاً من دور وزارة العمل في نشر الوعي والثقافة في مجال السلامة والصحة المهنية، ولغاية زيادة الامتثال لتشريعات السلامة والصحة المهنية والتي تم تحديثها مؤخراً لمواكبة التطور الاجتماعي والاقتصادي، تم إطلاق حملة توعوية حول أنظمة وتعليمات السلامة والصحة المهنية الصادرة في سنة (2023)، بالإضافة إلى قرارات السلامة والصحة المهنية الصادرة سنة (2024)، وعلى النحو التالي:

- مواد تثقيفية في السلامة والصحة المهنية: تم العمل على إعداد حزمة من المواد التثقيفية في مجال السلامة والصحة المهنية وبدعم مقدم من التعاون الدولي الألماني (GIZ) ضمن مشروع (EJ2030)، والتي تم نشرها على الموقع الإلكتروني لوزارة العمل، ونشرات متخصصة حول مصادر الأخطار المهنية والوقاية منها.
- تنفيذ (23) ورشة تدريبية لأصحاب العمل بمواضيع السلامة والصحة المهنية بدعم من الشركاء و GIZ حيث استفاد من الورش (1360) مشترك.

محور التشغيل والتدريب

❖ التشغيل والإرشاد المهني:

تتخذ وزارة العمل عدة تدابير في مجال تشغيل الأردنيين حيث تقوم بتنفيذ العديد من الأنشطة بهدف تدريب و تشغيل الباحثين عن العمل في شركات ومؤسسات القطاع الخاص.

وتعمل الوزارة على تفعيل دور مديريات وأقسام التشغيل المنتشرة في المملكة لتقديم خدمات التشغيل والارشاد والتوجيه المهني للباحثين عن العمل و مساعدة أصحاب العمل بتأمين احتياجاتهم من العمالة الأردنية، و يتم العمل على تطوير المنصة الوطنية للتشغيل "سجل" لتشمل أكبر عدد ممكن من المستفيدين من خدماتها، وترخيص مكاتب التشغيل الخاصة والتزويد وتجديد رخصها ومتابعة عملها، وحصر اعداد فرص العمل خارج الاردن والمشتغلين من خلالها.

- **تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة:**

اهتمت الوزارة بتشغيل الاشخاص ذوي الإعاقة وكانت أهم الإنجازات في هذا المجال ما يلي:

- إصدار دليل التشغيل الدامج للأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل بالتعاون مع الجمعية الارثوذكسية المسيحية الخيرية العالمية ويضم العديد من المراجع التي تبحث في قضايا الاعاقة بشكل عام وفي تشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة بشكل خاص.
- إصدار (4) نشرات دورية توعوية حول قصص نجاح لتشغيل الأشخاص ذوي الاعاقة.
- عدد المشتغلين من ذوي الاعاقة بشكل مباشر(134).
- عدد جلسات التوعية لذوي الاعاقة (268) بحضور (403) باحث عن عمل من ذوي
- الاعاقة.
- عدد المتدربين على دليل التشغيل الدامج للأشخاص ذوي الاعاقة (396).
- عدد الشواغر التي تم حصرها لذوي الاعاقة (453).

- **مكاتب التشغيل الخاصة والتزويد:**

- عدد مكاتب التشغيل المرخصة (62) مكتب.
- عدد مكاتب التشغيل التي تم تجديد ترخيصها (40) مكتب .

تــم تنظيم العديد مــن الأنشطة والفعاليات من خلال الوزارة ومديرياتها الميدانية غطت كافة محافظات المملكة موزعة على النحو التالي:

جدول رقم (11): الانشطة والفعاليات المتعلقة بمديرية التشغيل

النشاط	العدد
الأيام الوظيفية.	34
ورش عمل بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.	231
جلسات الارشاد المنفذة للجامعات.	145
جلسات الارشاد المنفذة للمدارس.	589
ورش عمل موجهة لأصحاب العمل.	182
جلسات الارشاد المهني للباحثين عن عمل بإستخدام نظارات الواقع الافتراضي داخل مكاتب المديريات.	1894
جلسات الارشاد المهني للباحثين عن عمل (معمق).	705
عدد ورش العمل المنفذة (مؤسسات المجتمع المحلي)	231
عدد جلسات الارشاد المهني للباحثين عن عمل (فردي/ جماعي)	1713
عدد الجلسات الارشادية في الفروع الانتاجية	256
عدد المشتغلين من خلال اقسام ومديريات التشغيل	7118
عدد المشتغلين من خلال مكاتب التشغيل الخاصة	1650
عدد المقابلات الوظيفية	562
عدد الشركات التي تم زيارتها	4439
عدد شهادات الخبرة المصادق عليها	13367

- تطوير كتيب خدمات التشغيل العامة بالتعاون مع مشروع التشغيل في الاردن 2030 والذي يساعد ضباط موظفي التشغيل في مديريات وزارة العمل لتوحيد إجراءات التشغيل.

- **الارشاد المهني:**

- التنسيق مع مشروع تنمية الشباب لتنفيذ جلسات إرشادية ضمن معسكرات الحسين للعمل والبناء محور الارشاد المهني والوظيفي حيث تم عقد (30) جلسة إرشادية في خمسة عشر مركز شبابي للطلبة الذين تتراوح أعمارهم 16–19 عامًا .
- اعداد حقيبة تدريبية للمرشدين المهنيين بعنوان كيفية اختيار التخصص المناسب والتخصصات المطلوبة في سوق العمل الأردني لاستخدامها في الجلسات الإرشادية ضمن معسكرات الحسين للعمل والبناء.
- المساهمة والاشراف على إنتاج (10) أفلام تعريفية بالمهن الحرفية باستخدام تقنية نظارات الواقع الافتراضي لاستخدام المرشدين المهنيين– لرفع الوعي بالمهن الحرفية 2024 في المهن (إعداد حلويات، والمعجنات، طاهي، طباعة ثلاثية الأبعاد، فني صيانة الآلات الزراعية، فني تمديد الري المائي، قصارة ميكانيكية، طوبار ميكانيكي، صانع مجوهرات، صناعة الفخار، منجد أثاث).

❖ **الفروع الإنتاجية:**

إمتثالاً للتوجيهات الملكية السامية بإعداد وتنفيذ الخطط والمشاريع اللازمة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة وفي إطار الدور المناط بوزارة العمل، تنفذ الوزارة عدداً من المشاريع والبرامج للتشغيل ومن أهمها إنشاء الفروع / الوحدات الانتاجية والتي تهدف الى تشجيع دخول المرأة الى سوق العمل وكذلك توفر فرص عمل للذكور في المناطق ذات المعدلات المرتفعة للفقر والبطالة من خلال توقيع اتفاقيات مع المستثمرين لإقامة فروع أو وحدات انتاجية لمختلف القطاعات الصناعية بدعم من هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، والديوان الملكي الهاشمي،وكان من أبرز إنجازات الفروع الإنتاجية ما يلي:

- **الاتفاقيات التي تم توقيعها للفروع والوحدات الإنتاجية:**

تم توقيع (3) اتفاقيات إنشاء وتشغيل (مبادرات ملكية) تهدف إلى توفير (500) فرصة، وتوقيع اتفاقيتي تشغيل وانشاء (توسعة) بهدف توفير (300) فرصة عمل.

- **أعداد المشتغلين للعام 2024 في الفروع والوحدات الإنتاجية القائمة:**

- تم تعيين (4613) عامل / عاملة في الفروع والوحدات الإنتاجية (القديمة والحديثة)، وتشغيل (455) عاملا وعاملة بالفروع الإنتاجية التي تم تشغيلها خلال عام 2024 فقط.
- عدد المشتغلين التراكمي في الفروع والوحدات الإنتاجية عام 2024 (9333) من العدد المستهدف (11320)، حيث بلغ عدد الإناث (8469) و (864) من الذكور.
- عدد الحضانات التراكمي في الفروع والوحدات الإنتاجية (11) حضانة، بالإضافة إلى (11) فروع/ وحدات إنتاجية تقوم بصرف بدل للحضانة.
- عدد المشتغلين (ذوي الإعاقة) في الفروع الإنتاجية (311).
- عدد الفروع والوحدات الإنتاجية قيد الإنشاء خلال عام 2024 (7) فروع إنتاجية.
- عدد جلسات الإرشاد المهني في الفروع والوحدات الإنتاجية (136) جلسة.
- عدد الزيارات الميدانية التي تم تنفيذها للفروع والوحدات الإنتاجية (325) زيارة.
- تنفيذ (16) يوم وظيفي لكافة الفروع الإنتاجية لاستكمال الطاقة الاستيعابية للفروع والوحدات الإنتاجية.

❖ **البرنامج الوطني للتشغيل:**

يعتبر البرنامج الوطني للتشـغيل أحد أولويات رؤية التحديث الإقتصـادي للأعوام (2023 – 2025) ، ويهدف لتحفيز القطاع الخاص على توفير فرص عمل لتشـــغيل الأردنيين المتعطلين عن العمل في جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية وحسب احتياجات القطاع الخاص.

ويهدف البرنامج إلى تمكين الشـــباب الأردني اقتصـــادياً ضـــمن الفئة العمرية (18–40)، وتسهيل حصولهم على فرص عمل لائقة تلبي تطلعاتهم وتضمن لهم حياة كريمة من خلال تنفيذ مجموعة من التدخلات أهمها تمكينهم ورفدهم بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، كما يستهدف البرنامج تشـــغيل (63,600) ألف أردني/ة منهم (35%) لتشـــغيل الإناث بهدف تمكين وإدماج المرأة، وما نســـبته (7%) من منتفعي صـــندوق المعونة الوطنية ضـــمن برنامج الدعم النقدي الموحد، وما نسبته (5%) في المهن الخضراء.

جدول رقم (12) : ملخص إنجازات البرنامج الوطني للتشغيل

النشاط	المجموع
إجمالي عدد الباحثين عن عمل المسجلين على المنصة	25694
عدد المشتغلين (عقود عمل تم دعمها)	15899
عدد المنشأت المسجلة	643
عدد المنشأت المستفيده من الدعم	352
عدد الباحثين عن عمل المسجلين من أبناء المنتفعين من صندوق المعونة الوطنية	3012
عدد المشتغلين من المنتفعين من صندوق المعونة الوطنية	1784
عدد الزيارات الميدانية لمنشأت القطاع الخاص لتعريفهم بالبرنامج	102
عدد ورش العمل لأصحاب العمل/ القطاع الخاص بالتعاون و التنسيق مع غرف الصناعة و التجارة	15
عدد الزيارات التفتيشية الخاصة باشتراطات السلامة و الصحة المهنية	33
عدد الرسائل النصية لرفع الوعي و التوجيه للتدريب	7000

رؤية التحديث السياسي

رؤية التحديث السياسي هي عملية شاملة تهدف إلى تطوير وتحديث الأنظمة السياسية في الدول، مع التركيز على ترشيد السلطة، وتطوير المؤسسات السياسية، وزيادة المشاركة الشعبية في العملية السياسية .

يبرز دور وزارة العمل في تنفيذ المراجعات التشريعية والتدابير الرامية إلى تحسين ترتيب الأردن في المؤشرات الدولية، وتطوير مؤشرات وطنية لرصد وتتبع المؤشرات الوطانية المختلفة، بما يحقق الشمولية والمساواة في سوق العمل بما يتماشى مع الأهداف الشاملة لرؤية التحديث الاقتصادي.

وقد جاء دور الوزارة في المحور التشريعي من خلال تطوير التشريعات المتعلقة بسوق العمل بما يحفظ حقوق العمال وأصحاب العمل، وكانت أهم إنجازات الوزارة في مجال التشريعات ما يلي :

شكل رقم (13): رؤية التحديث السياسي

محور التشريعات

❖ الشؤون القانونية:

تقوم وزارة العمل من خلال مديرية الشؤون القانونية بتطوير التشريعات المتعلقة بتنظيم سوق العمل بما يحفظ حقوق العمال وأصحاب العمل ومتابعة الإجراءات الدستورية والقانونية اللازمة لإصدارها ونفاذها وبما يتوافق مع معايير العمل الدولية والعربية ويوفر بيئة عمل لائقة ويسهم في الحد من البطالة، وكذلك تقديم الرأي والاستشارات القانونية للوزارة، كما وتقوم المديرية بمراجعة مسودات الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الدول الأخرى والتعديلات المقترحة على نصوصها والتي تبرمها الوزارة مع الجهات الحكومية والشركاء (القطاع الخاص، النقابات، الخ....).

- **تعزيز جودة تشريعات العمل (قانون العمل والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها في الوزارة).**

- عقد (108) لقاء للتشاور مع المختصين في الوزارة لتحسين جودة التشريعات.
- عقد (89) من المشاورات مع أطراف الإنتاج لتحسين جودة التشريعات.
- صياغة (27) من التشريعات المختلفة وإرسالها إلى الجهات المختصة لإقرارها.
- نشر (5) من التشريعات المقترحة على الموقع الإلكتروني.

- **معايير العمل الدولية والعربية:**

- اعداد (14) تقرير على الاتفاقيات العربية والدولية المصادق عليها وغير المصادق عليها والرد على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين .
- دراسة (4) من الاتفاقيات الدولية والعربية الغير مصادق عليها واعداد التوصيات القانونية حولها.
- اعداد (23) تقرير حول حقوق الانسان في المملكة والمشاركة في اعداد التقارير التي تقدمها المملكة الى مجلس حقوق الانسان حول المعاهدات المصادق عليها.

- **نشر الثقافة العمالية لاصحاب العمل والعمال:**

- تنفيذ (12) محاضرة تثقيفية بقانون العمل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.
- بيان الرأي القانوني بخصوص (44) من الاستشارات القانونية المتخصصة.

- **اعداد ومراجعة الإتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تكون الوزارة طرفاً فيها وعلى النحو التالي:**

- الفروع الإنتاجية (5) اتفاقية .
- التشغيل والتدريب (10) اتفاقية
- الشؤون الإدارية (3) اتفاقية.

- **القضايا والانذارات العدلية :**

- الرد على (63) من القضايا المقامة من قبل الوزارة او المرفوعة على الوزارة.
- توجيه (15) انذار عدلي والقضايا لوكيل ادارة قضايا الدولة.
- تسييل (12) كفالة للمكاتب الخاصة باستقدام واستخدام العاملين في المنازل من غير الأردنيين.

- **الانظمة الداخلية وصناديق الادخار :**

- المصادقة على (830) نظام داخلي وصندوق ادخار لمؤسسات القطاع الخاص.
- الموافقة على (249) طلب تعديل للأنظمة الداخلية وصناديق الادخار المصادق عليها.

التعديلات والتطورات على الجانب التشريعي:

- **الأنظمة:**

- نظام معدل لنظام التنظيم الإداري لوزارة العمل رقم (43) لسنة 2024 وقد تم النشر في الجريدة الرسمية في العدد رقم (5942) تاريخ 2024/8/1.
- نظام العمل المرن رقم (44) لسنة 2024 وقد تم النشر في الجريدة الرسمية في العدد رقم (5942) تاريخ 2024/8/1
- نظام رقم 35 لسنة 2024 (نظام ترخيص شركات الوساطة لتشغيل الأردنيين داخل المملكة وخارجها لسنة 2024) وقد تم النشر في عدد الجريدة الرسمية في العدد (5937) تاريخ 2024/7/16.

- نظام رقم (112) لسنة 2024 – نظام ترخيص شركات تزويد طالبي الخدمة بالعمّال الأردنيين وقد تم النشر في عدد الجريدة الرسمية رقم (5971) تاريخ 2024/12/31.

- **التعليمات:**

تعليمات المكاتب العاملة في استقدام العاملين غير الاردنيين في المنازل لسنة 2024 وقد تم النشر في عدد الجريدة الرسمية في العدد (5937) تاريخ 2024/7/16.

- **القرارات:**

- قرار خاص بوسائل وأجهزة الاسعاف الطبي للعمال في المؤسسة لسنة 2024 وقد تم النشر في الجريدة الرسمية العدد رقم (5925) تاريخ 2024/5/1.
- قرار خاص باعتماد نموذج سياسة السلامة والصحة المهنية لصاحب العمل الذي يستخدم عشرين عاملاً فأكثر لسنة 2024 وقد تم النشر في عدد الجريدة الرسمية رقم (5906) تاريخ 2024/2/1.
- قرار خاص باعتماد النماذج الخاصة بسجل التبليغ عن حوادث وإصابات العمل وسجل التبليغ عن أمراض المهنة لسنة 2024 وقد تم النشر في عدد الجريدة الرسمية رقم (5906) تاريخ 2024/2/1.
- قرار خاص بسجلات السلامة والصحة المهنية الواجب على صاحب العمل الإحتفاظ بها لسنة 2024 وقد تم النشر في عدد الجريدة الرسمية رقم (5906) تاريخ 2024/2/1.
- قرار خاص بالغاء القرار الخاص بمستوى وجهات تدريب مشرفي السلامة والصحة المهنية في المؤسسات وقد تم النشر في عدد الجريدة الرسمية رقم (5906) تاريخ 2024/2/1.
- قرار صادر عن اللجنة الثلاثية لشؤون العمل برفع الحد الأدنى للأجور وقد تم النشر في عدد الجريدة الرسمية رقم (5971) تاريخ 2024/12/31.
- قرار خاص باعتماد المرجع الطبي لسنة 2024 وقد تم النشر في عدد الجريدة الرسمية رقم (5954) تاريخ 2024/10/1.

- **المشاركة في وضع المعايير وصياغة وتعديل وتطوير التشريعات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية:**

استكمالا لجهود تطوير تشريعات السلامة والصحة المهنية حرصاً من وزارة العمل على مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتوجهات الدولية التي تنادي بأهمية السلامة و الصحة المهنية في مواقع العمل، تم إصدار القرارات التالية في الجريدة الرسمية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة:

- قرار وسائل وأجهزة الإسعاف الطبي للعمال في المؤسسة لسنة 2024.
- قرار اعتماد النماذج الخاصة بسجل التبليغ عن حوادث واصابات العمل وسجل التبليغ عن الامراض المهنية لسنة 2024.
- قرار سجلات السلامة والصحة المهنية الواجب على صاحب العمل الاحتفاظ بها لسنة 2024.
- قرار اعتماد نموذج سياسة السلامة والصحة المهنية لصاحب العمل الذي يستخدم عشرين عاملا فأكثر لسنة 2024.
- قرار اعتماد المرجع الطبي لسنة 2024.